

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone: 517 700

Fax: 5130 36

website: [www. www.au.int](http://www.au.int)

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثامنة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2017

Assembly/AU/Dec.621-641(XXVIII)
Assembly/AU/Decl.1-2 (XXVIII)
Assembly/AU/Res.1-2 (XXVIII)
Assembly/AU/Motion (XXVIII)

المقررات والإعلانات
والقرارات

-



الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	عدد الصفحات
<u>المقررات</u>			
1	Assembly/AU/Dec.621 XXVIII)	مقرر بشأن التقرير السنوي لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2016، الوثيقة EX.CL/994(XXX)	1
2	Assembly/AU/Dec.622 XXVIII)	مقرر بشأن المحكمة الجنائية الدولية ، الوثيقة EX.CL/1006(XXX)	2
3	Assembly/AU/Dec.623 XXVIII)	مقرر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXVIII)	1
4	Assembly/AU/Dec.624(XXVIII)	مقرر بشأن وصول الجميع إلى التحصين باعتباره حجر الزاوية للصحة والتنمية في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/1002(XXX)Add.1	2
5	Assembly/AU/Dec.625(XXVIII)	مقرر بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات الأفريقية لإستدامة EX.CL/1002(XXX)Add.2 الاستثمار في الشباب"، الوثيقة	1
6	Assembly/AU/Dec.626(XXVIII)	مقرر بشأن موعد قمة الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي الخامسة في 2017	1
7	Assembly/AU/Dec.627(XXVIII)	مقرر بشأن صندوق الاتحاد الأفريقي الخاص حول منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، الوثيقة Assembly/AU/Dec.614 (XXVII)	1
8	Assembly/AU/Dec.628(XXVIII)	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي،	1
9	Assembly/AU/Dec.629(XXVIII)	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة Assembly/AU/6(XXVIII)	6
10	Assembly/AU/Dec.630(XXVIII)	مقرر بشأن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020، الوثيقة Assembly/AU/6(XXVIII)	2
11	Assembly/AU/Dec.631(XXVIII)	مقرر بشأن تنشيط الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران،	3
12	Assembly/AU/Dec.632(XXVIII)	مقرر بشأن تعيين قاضيين (2) للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة EX.CL/1010(XXX)	1
13	Assembly/AU/Dec.633(XXVIII)	مقرر بشأن تعيين أحد عشر (11) عضوا في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، الوثيقة EX.CL/1011 (XXX)	1
14	Assembly/AU/Dec.634(XXVIII)	مقرر بشأن تعيين عضو واحد (1) في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، الوثيقة EX.CL/1012(XXX)	1
15	Assembly/AU/Dec.635(XXVIII)	مقرر بشأن نتائج خلوة مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي،	3

عدد الصفحات	عنوان المقرر	رقم المقرر	الرقم
1	مقرر بشأن مشاريع الصكوك القانونية، الوثيقة EX.CL/1013(XXX)	Assembly/AU/Dec.636(XXVIII)	16
1	مقرر بشأن انتخاب رئيس ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الوثيقة : Assembly/AU/2 (XXVIII) and Assembly/AU/3 (XXVIII)	Assembly/AU/Dec.637(XXVIII)	17
1	مقرر بشأن تعيين المفوضين للاتحاد الأفريقي، الوثيقة EX.CL/1009 (XXX)	Assembly/AU/Dec.638(XXVIII)	18
1	مقرر بشأن انضمام المملكة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي،	Assembly/AU/Dec.639(XXVIII)	19
2	مقرر بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات العالمية المتعلقة بتغير المناخ في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، الوثيقة (Assembly/AU/9(XXVIII)	Assembly/AU/Dec.640(XXVIII)	20
1	مقرر بشأن تنفيذ تمويل الاتحاد، الوثيقة Assembly/AU/10(XXVIII)	Assembly/AU/Dec.641(XXVIII)	21
الإعلانات			
4	إعلان حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط الوثيقة EX.CL/993(XXX)	Assembly/AU/Decl.1(XXVIII)	1
3	إعلان حول الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتفعيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة EX.CL/999(XXX)	Assembly/AU/Decl.2(XXVIII)	2
القرارات			
2	قرار بشأن أرخبيل تشاجوس، الوثيقة EX.CL/994(XXX)	Assembly/AU/Res.1(XXVIII)	1
1	قرار بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية،	Assembly/AU/Res.2 (XXVIII)	2
1	قرار	Assembly/AU/Res.3 (XXVIII)	3

مقرر بشأن
التقرير السنوي لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2016،
الوثيقة EX.CL/994(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً ويجيز** مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.943(XXX) الصادر في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2017، بشأن التقرير السنوي لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والتوصيات الواردة فيه؛

2. **يقرر:**

(1) تمديد مدة ولاية جلالة الملك ليتسي الثالث، ملك مملكة ليسوتو كمناصر التغذية للاتحاد الأفريقي للفترة 2017-2019؛

(2) منح صفة الوكالة الفنية المتخصصة لمنظمة النساء الأفريقيات والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات.

3. **يطلب** من المفوضية تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر عن طريق المجلس التنفيذي.



مقرر
بشأن المحكمة الجنائية الدولية¹
الوثيقة EX.CL/1006(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي حول تنفيذ المقررات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية؛

2. **يكرر ما يلي:**

(1) التزام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيها بمكافحة الإفلات من العقاب وفقا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

(2) وقف أو إنهاء الإجراءات ضد الرئيس السوداني عمر البشير، ويحث مجلس الأمن للأمم المتحدة على سحب قضية الإحالة في السودان؛

(3) ضرورة استمرار جميع الدول الأعضاء في الامتثال لمقررات المؤتمر بشأن أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير رئيس السودان وفقا للمادة 23 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

3. **يعرب عن استيائه** من أن الاجتماع بين اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية ومجلس الأمن للأمم المتحدة قد فشل بسبب التمثيل غير المناسب لوفد هذا الأخير، مما حال دون المشاركة البناءة، في غياب مسؤولين لديهم سلطات اتخاذ القرار. **ويقرر** أن توقف اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية أي مباحثات إضافية مع مجلس الأمن للأمم المتحدة حيث أنه لن تتمخض عن العملية أي نتائج ملموسة بسبب المواقف العنيدة لبعض أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

4. **يعرب أيضا** عن قلقه البالغ إزاء بطء وتيرة التصديق على البروتوكول الخاص بالتعديلات على بروتوكول المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب المعتمد في 27 يونيو 2014، **ويكرر نداءه** السابق الموجه إلى الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق على البروتوكول في أقرب الآجال.

5. **يشيد** بأعضاء لجنة وزراء الخارجية المفتوحة العضوية ("اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية")، **ويطلب** من وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، معالي الدكتور وركنيه جيبيياهو مواصلة تسيير عمل اللجنة؛

6. **يرحب** بالقرارات السيادية التي اتخذتها بروندي وجنوب أفريقيا وجامبيا، باعتبارها رواد منفي استراتيجية الانسحاب، **ويدعمها دعما كاملا**، فيما يتعلق بإخطارها بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية؛

7. **يحيط علما كذلك** بمبادرة مؤتمر الدول الأطراف، سعادة السيد صديقي كاباه من السنغال لتهيئة بيئة مواتية للحوار البناء مع المحكمة الجنائية الدولية حول انشغالات أفريقيا باعتبار ذلك حافزا للمزيد من المشاركة المفتوحة والشفافة في معالجة جميع القضايا بما فيها تلك المتعلقة بالروابط بين السلام والعدالة؛

¹ تم تسجيل تحفظات بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، موزمبيق، نيجيريا، السنغال، تنزانيا، تونس وزيمبابوي.

8. **يعتمد** استراتيجية الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية مع ملاحظتها²، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في تنفيذ توصياتها؛

9. **يطلب** من:

- (1) مجموعة الدول الأفريقية الأطراف في نيويورك أن تشارك بنشاط، وبالتعاون مع المفوضية، في مداورات فريق العمل المعني بالتعديلات حتى يتم بحث ومعالجة المقترحات الأفريقية بطريقة ملائمة؛
- (2) المفوضية أن تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في كل من بروكسل ولاهاي للاضطلاع بمسؤوليتها في توفير الدعم لأمانة المجموعة الأفريقية في بروكسل؛
- (3) اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية المقبلة للمؤتمر عن طريق المجلس التنفيذي في يوليو 2017.



² أبدت ليبيريا، تحفظات بشأن الدراسة حول استراتيجية الانسحاب

مقرر

بشأن منطقة التجارة الحرة القارية

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXVIII)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بالتقرير عن تنفيذ المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.608(XXVII) بشأن منطقة التجارة الحرة القارية والإحاطة بالمستجدات حول الآلية المقترحة لإزالة الحواجز غير التعريفية في منطقة التجارة الحرة القارية؛
2. يناشد الدول الأعضاء توفير التمويل اللازم لأنشطة فريق الشخصيات البارزة حول منطقة التجارة الحرة القارية؛
3. يطلب من المفوضية القيام بما يلي:
 - (1) تعبئة التمويل لتنفيذ برنامج إزالة الحواجز غير التعريفية في منطقة التجارة الحرة القارية.
 - (2) إجراء مشاورات والمساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، على ضمان اختتام مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في الوقت المناسب.
 - (3) تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2017.
4. يكلف فخامة رئيس جمهورية النيجر، السيد محمدو يوسفو، بقيادة عملية منطقة التجارة الحرة القارية لضمان الوصول إلى الموعد النهائي المحدد في نهاية عام 2017.



مقرر
بشأن وصول الجميع إلى التحصين
باعتباره حجر الزاوية للصحة والتنمية في أفريقيا،
الوثيقة Assembly/AU/1002(XXVIII)Add.1

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** باقتراح جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بشأن "وصول الجميع إلى التحصين باعتباره حجر الزاوية للصحة والتنمية في أفريقيا"؛
2. **يقرّ** بما أن القارة تملك أعلى نسبة من الشباب من أي منطقة في العالم فإن وضع السياسات والاستثمارات المناسبة في صحة الشباب بما في ذلك الاستثمارات في التحصين سيسمح لأفريقيا بالاستفادة من فرص جديدة على أساس العائد الديمغرافي؛
3. **يذكر** بالمادة 14 من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، التي تنص على أن لكل طفل الحق في التمتع بأفضل حالة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية والروحية؛
4. **يقرّ** بأن تسخير العائد الديمغرافي من خلال النمو الاقتصادي الشامل على نطاق واسع في أفريقيا يعتمد على سكان يتمتعون بالصحة وأن برامج تحصين قوية هي حجر الزاوية لنظم صحية قوية من شأنها أن تساعد على تحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تعتبر أمراً حيوياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية في أفريقيا التي حددتها أجندة 2063؛
5. **يقرّ** بأن الضرورة والفوائد الاقتصادية للحد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوفيات الناتجة عنها ستحسن الصحة العامة وستمكن أجيال المستقبل وستسمح لكل شخص بتحقيق إمكاناته كاملة؛
6. **يوكد** من جديد التزامه بتنفيذ خطة صناعة المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا التي من شأنها أن تعزز وتستثمر في القدرات الإقليمية لتطوير وإنتاج اللقاحات؛
7. **يجيز** الإعلان الوزاري حول وصول الجميع إلى التحصين باعتباره حجر الزاوية للصحة والتنمية في أفريقيا؛
8. **يطلب** من الدول الأعضاء دعم تنفيذ الإعلان لضمان وتسهيل وصول الجميع إلى التحصين من خلال تخصيص موارد محلية كافية وتأمين استثمارات جديدة لتعزيز برامج التحصين الوطنية وكذلك تنظيم حملات مناصرة قوية لتحقيق أهداف خطة العمل العالمية للقاحات ونظم تقديم الرعاية الصحية العامة؛
9. **يطلب كذلك** من الدول الأعضاء، بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، التفاوض مع الشركات المنتجة للقاحات لضمان وتسهيل الحصول على اللقاحات بأسعار معقولة وتعزيز شفافية الأسعار؛
10. **يطلب أيضاً** من المفوضية والدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والشركاء المعنيين الآخرين تسهيل تنفيذ الإعلان ووضع آلية للمتابعة وتقديم تقارير بانتظام إلى القمة على أن تتضمن إطار مطابق للمساءلة؛

11. يطلب من المفوضية كذلك تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر في يناير 2018.

-



مُقرّر

بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات الأفريقية لإستدامة الاستثمار في الشباب"

الوثيقة EX.CL/1002(XXX)Add.2

إن المؤتمر:

1. **يرحب ويحيط علماً** بمقترح دولة ليبيا حول تعزيز وحماية الاستثمارات الأفريقية لإستدامة الاستثمار في الشباب الذي من شأنه توفير فرص واسعة للعمل والحد من الهجرة غير الشرعية ومن الإحباط الذي يواجهه قطاع الشباب.
2. **يؤكد من جديد دعمه** للمبادرات والاستراتيجيات على المستوى القاري والإقليمي والوطني والتي تستهدف تعزيز جهود تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة تنفيذها العشرية الأولى، **ويناشد** الدول الأعضاء اتخاذ خطوات ثابتة ومُستدامة لتعبئة الموارد في سياق دعم وتشجيع وحماية الاستثمارات الأفريقية-الأفريقية، على وجه الخصوص الاستثمارات التي تحصل عليها البلدان في ظروف استثنائية.
3. **يُشجع** الدول الأعضاء على اعتماد النظم التي تعزز إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة دعماً للشباب الأفريقي مما يؤدي إلى تحقيق الوصول إلى استثمار مُستدام في قطاع الشباب؛
4. **يطلب** من المفوضية تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي.



مُقَرَّر

بشأن موعد قمة الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي الخامسة في 2017

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالمقرر (EX.CL/Dec 930(XXIX) الصادر عن الدورة العادية الثلاثين للمجلس التنفيذي في يوليو 2016 بشأن قبول عرض كوت ديفوار استضافة قمة الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي الخامسة في نوفمبر 2017؛
2. **يوافق** على الموعد المقترح من جمهورية كوت ديفوار يومي 29 و30 نوفمبر 2017 لعقد قمة الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي الخامسة؛
3. **يوصي** المفوضية بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف، الشروع في التحضيرات للقمة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى لجنة الممثلين الدائمين؛
4. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير في هذا الشأن إلى لجنة الممثلين الدائمين.



مُقرّر

بشأن صندوق الاتحاد الأفريقي الخاص حول منع ومكافحة الإرهاب
والتطرف العنيف في أفريقيا،

الوثيقة (XXVII) Assembly/AU/Dec.614

إن المؤتمر:

1. يذكر بمقرره السابق Assembly/AU/Dec.614 (XXVII) الصادر عن الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في كيجالي يوليو 2016، مؤسساً للصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا؛
2. يحيط علماً بالتقدم الذي احرزته المفوضية في وضع مشروع النظام الأساسي للصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، ويطلب من المفوضية تقديم الأداة القانونية إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لبحثه وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه؛
3. يطلب من المفوضية تقديم تقرير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، في يوليو 2017.

مُقَرَّر

بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية التاسعة والعشرين
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي،

إن المؤتمر:

1. يقرر ان تكون مواعيد الدورة العادية التاسعة والعشرين للمؤتمر التي سوف تنعقد في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا على النحو التالي:

(1) الدورة العادية التاسعة والعشرون (29) للمؤتمر: يومي 8 و9 يوليو 2017.

(2) الدورة العادية الحادية والثلاثون (31) للمجلس التنفيذي: من 4 إلى 6 يوليو 2017.

(3) الدورة العادية الرابعة والثلاثون (34) للجنة الممثلين الدائمين من 1 إلى 3 يوليو 2017.

-



مقرر
بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته
ووضع السلم والأمن في أفريقيا،
الوثيقة Assembly/AU/6(XXVIII)

إن المؤتمر:

1. **يهنئ** رئيس جامبيا، فخامة السيد أداما بارو **ويرحب** به. **ويهنئ** المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وقادتها لجهودهم الرامية إلى إيجاد حل سلمي لأزمة ما بعد الانتخابات في جامبيا، حل يحترم إرادة شعب البلد ويحافظ على صكوك الاتحاد الأفريقي والإيكواس حول الديمقراطية والانتخابات والحكم. **ويثني المؤتمر من جديد** على قيادة والتزام فخامة السيدة إلين جونسن سيرليف، رئيسة ليبيريا ورئيسة سلطة الإيكواس لرؤساء الدول والحكومات إلى جانب فخامة السيد محمدو بوهاري، رئيس نيجيريا ووسيط الإيكواس، وفخامة السيد إرنست باي كوروما رئيس سيراليون، ورئيس غانا السابق والوسيط المتشارك للإيكواس السيد جون دراماني ماهاما، ورئيس السنغال ماكي سال، على جهودهم التي أفضت إلى نقل السلطة في جامبيا بطريقة سلمية وسلسة. **ويشيد** المؤتمر برئيس موريتانيا محمد عبد العزيز، ورئيس غينيا ألفا كوندي، ورئيس غينيا الاستوائية ثيودور أوبيانج انجيما باسوجو على مساهمتهم في الجهود التي أفضت إلى التسوية السلمية لأزمة ما بعد الانتخابات في جامبيا. **ويدعو** المؤتمر جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكذلك المجتمع الدولي ككل، إلى تقديم الدعم لجامبيا، بهدف مساعدة الحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى توطيد السلم والأمن والاستقرار، وكذلك في عملية الوفاق والمصالحة، وذلك لتمكين البلد من تعزيز وحدته وإعادة بناء اقتصاده؛
2. **يدعو** أصحاب المصلحة في جنوب السودان إلى المشاركة بشكل كامل في تنفيذ الاتفاقية بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، **ويدعو** أيضا جميع أصحاب المصلحة للمساهمة في جهود الوفاق والمصالحة في جنوب السودان، وتخفيف حدة التوترات العرقية. **ويشدد** على الحاجة إلى ضمان طابع شامل للحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس سلفا كير مايارديت يؤدي إلى المصالحة والوفاق. **ويدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة دعم جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، الرئيس السابق كوناري، فضلا عن اللجنة المشتركة للتقييم والرصد التي يقودها الرئيس السابق فيستوس موجاي أدى، للإبقاء على الحوار السياسي من أجل تخفيف حدة التوترات في جنوب السودان. **يحث** حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وهي تعمل مع الأمم المتحدة، على التعجيل بعملية نشر قوة الحماية الإقليمية لحماية المدنيين في البلد. **ويوجه** نداء عاجلا إلى تقديم دعم سياسي ومالي مستدام للجنة التقييم والرصد، بغية تسهيل تنفيذ الاتفاقية بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان التي يمثل الاتحاد الأفريقي أحد الجهات الضامنة لها؛
3. **يشيد** بالحكومة الاتحادية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (الأميسوم)، وكذلك البلدان المساهمة بالقوات والشرطة، للتقدم المحرز في بناء الدولة والعمليات الانتخابية في الصومال، وذلك على الرغم من مختلف التحديات التي تواجه البلاد. وعلاوة على ذلك، ونظرا للتحديات الأمنية وهشاشة المكاسب التي تحققت حتى الآن في الصومال، **يُنشد** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره، مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي واللوجستي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في هذه الفترة الحرجة، لضمان الاستقرار الكامل للبلد. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، **يرحب** بالتفاهم بين حكومة بوروندي ومفوضية الاتحاد الأفريقي الذي قد حسم مسألة دفع رواتب القوات البوروندية. **يُنشد** مرة أخرى، مجلس الأمن للأمم المتحدة استخدام الأمم المتحدة المساهمات المقدره لمساندة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي عامة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خاصة، بما

- في ذلك سد الفجوة بنسبة 20% التي نشأت نتيجة مغادرة الاتحاد الأوروبي. **ويدعو** أيضا إلى استمرار حشد الدعم الدولي لمعالجة الوضع الإنساني في البلاد؛
4. **يرحب** بالاتفاقيتين الموقعيتين يومي 18 أكتوبر 2016 و 31 ديسمبر 2016 على التوالي لتنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية وحرية ونزاهة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يمهد الطريق إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة السياسية في البلاد. وفي هذا السياق، **يشجع** الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في الكونغو على ضمان التنفيذ السريع والفعال للاتفاقيتين والجهات التي لم توقع بعد عليهما، على القيام بذلك. **ويشيد** المؤتمر بالمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، تحت قيادة رئيس أنجولا إدواردو دوس سانتوس، على مساهمته في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل للعقبات التي تعيق العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. **ويدعو** أصحاب المصلحة والجهات الضامنة لإطار السلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في 24 فبراير 2013، في أديس أبابا، إلى اتخاذ التدابير اللازمة ومضاعفة الجهود لضمان التنفيذ الفعال لجميع جوانب الاتفاق الإطاري وبشكل أكثر تحديدا تحييد القوات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. **ويناشد** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره مواصلة تقديم الدعم المالي واللوجستي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان التنظيم السلس للانتخابات في البلاد على أساس الإطار الزمني المتفق عليه؛
5. **يرحب** بنتائج اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا الذي عقد في برازافيل في 27 يناير 2017 **ويؤكد من جديد** ضرورة عقد اجتماع لأصحاب المصلحة الليبيين لمعالجة مسألة المصالحة الوطنية، بناء على مقرر كيجالي لعام 2016 ، بما في ذلك التدابير اللازمة لضمان سير عمل الحكومة وجميع المؤسسات في البلاد بشكل طبيعي **ويطلب** من المفوضية إعداد الطرائق اللازمة لتنظيم هذا الاجتماع. **ويجيز** مقرر لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى **ويقرر** توسيع عضوية اللجنة لتشمل البلدان المجاورة لليبيا وهي الجزائر وتشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس. **ويتطلع** المؤتمر إلى عقد اجتماع المصالحة الوطنية في ليبيا في أقرب وقت في ملايو، غينيا الاستوائية؛
6. **يكرر** دعمه للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي تمخض عن عملية الجزائر **ويحث** الأطراف على مضاعفة الجهود لتسريع تنفيذه. **ويدين بشدة** الهجوم الإرهابي المميت والشنيع الذي وقع في غاو، مالي، في 18 يناير 2017 والذي يشكل محاولة من الجماعات الإرهابية لإفشال العملية السياسية الجارية في إطار الاتفاق. **ويؤكد مجددا** على أهمية عملية نواكشوطي إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي للساحل **ويشجع** بلدان العملية على أن تنفذ، بدعم من المفوضية، أنشطتها على نحو منظم، بما في ذلك عقد الاجتماع الوزاري على جناح السرعة لبحث نتائج بعثة التقييم التي تم إيفادها إلى شمال مالي في يوليو/أغسطس 2016. وفي هذا الصدد، **يرحب** المؤتمر بمبادرة مجموعة الخمس لبلدان الساحل لوضع قوة مشتركة من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بصورة أكثر فعالية، وعلى وجه الخصوص، القرار الذي اتخذته البلدان الثلاثة لليبتاكو جورما (بوركينافاسو، مالي والنيجر) بشأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات لتأمين ليبتاكو جورما. **ويدعو** المؤتمر الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى توفير الدعم الضروري لهذه المبادرات المتخذة في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛
7. **يشيد** بالتقدم الهائل المحرز في مكافحة الجماعة الإرهابية بوكو حرام. **ويعرب** المؤتمر عن تقديره لبلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين على جهودهم الكبيرة في إطار فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك الذي ساهم بشكل كبير في خفض قدرات بوكو حرام بشكل كبير ويتجلى ذلك بالاستسلام المكثف لمحاربيها. **ويرحب** المؤتمر بالمكاسب التي حققها فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك، والتي يمكن أن تكون بمثابة نموذج مرجعي للدول الأعضاء في جهودها المشتركة لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى للسلم والأمن والاستقرار؛

8. **يحث** حكومة السودان على مضاعفة جهودها لضمان الشمولية في الخطوة التالية بعد عملية الحوار الوطني، **ويدعو كذلك** وبقوة الحركات المسلحة والأحزاب السياسية المعارضة إلى المشاركة في هذه العملية الوطنية الرامية إلى تحقيق سلام دائم في البلد. **ويحيط علماً** مع التقدير بالرفع الجزئي للعقوبات عن السودان، من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، **ويدعو كذلك** حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع جميع العقوبات المتبقية على السودان، والتيتستمر في التأثير سلباً على اقتصاد البلاد. **ويشيد** بالتواصل الجاري بين حكومة السودان والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل إيجاد استراتيجية انسحاب مخطط لها بشكل جيد للعملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي ستضمن استمرار الأمن للمدنيين في دارفور؛
9. **يحث** جماعة شرق أفريقيا، بدعم من الاتحاد الإفريقي، على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الحوار الشامل بين البورونديين **ويدعو** حكومة بوروندي وجميع أصحاب المصلحة البورونديين المعنيين الآخرين إلى المشاركة الكاملة في العملية. **ويحث كذلك** حكومة بوروندي على التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن نشر مراقبي الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والخبراء العسكريين في البلاد. **ويدعو** الحكومة البوروندية وجميع أصحاب المصلحة البورونديين إلى التقيد بأحكام دستور البلاد وباتفاق أروشا لعام 2000، الذي يعتبر حجر الزاوية للسلام في البلاد، في حل خلافاتهم السياسية، لصالح بلادهم وشعب بوروندي؛
10. **يرحب** باتفاق كوناكري الموقع عليه في 14 أكتوبر 2016 **ويدعو** جميع الأطراف السياسية المعنية إلى حل خلافاتها من خلال الحوار الشامل للجميع وفي إطار دستور غينيا بيساو، وكذلك تماشياً مع الاتفاق، مع الأخذ في الاعتبار الأهمية القصوى للإصلاحات الدستورية من أجل إحلال سلام واستقرار دائمين في البلاد. **ويؤكد** على الأهمية القصوى للدور الذي تقوم به بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو في تحقيق الاستقرار في البلد، **ويدعو** إلى بذل جهود مشتركة لدعم تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم عملياتها هذه البعثة في غينيا بيساو؛
11. **يسجل بقلق بالغ** استمرار الجمود في البحث عن حل للنزاع في الصحراء الغربية، **ويشدد** على الحاجة الملحة لبذل جهود دولية متجددة من أجل تسهيل التوصل إلى حل مبكر للنزاع. وفي هذا الصدد، **يجدد دعوته** الموجهة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد موعد لإجراء استفتاء حول تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وحماية الوحدة الترابية للصحراء الغربية باعتبارها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي، من أي عمل من شأنه تقويض ذلك. **ويحث المؤتمر** مجلس الأمن للأمم المتحدة على تحمل مسؤولياته بالكامل فيما يخص استعادة سير عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، بصورة كاملة حيث لا غنى عنها للإشراف على وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء حول تقرير المصير في الصحراء الغربية، وكذلك في معالجة قضايا احترام حقوق الإنسان والتنقيب والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية في الإقليم، طبقاً للحكم الهام الصادر عن محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في 21 ديسمبر 2016، حول الترتيبات الموقع عليها بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 2012، بشأن التحرير المتبادل للتجارة في المنتجات الزراعية والسمكية. **ويجدد التأكيد** على إعلان الصادر عن دورتيه العاديتين الرابعة والعشرين والسادسة والعشرين، فيما يتعلق بعقد منتدى كرانس مونتانا، وهي منظمة يقع مقرها في سويسرا، اجتماعاً في أراضي الصحراء الغربية المحتلة، **ويدعو** هذه المنظمة إلى الكف عن هذا الفعل. **ويناشد المؤتمر مرة أخرى** جميع الدول الأعضاء

ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة مقاطعة مثل هذا الحد؛

12. **يشيد** برئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة فوستين أرشانج تواديرا، لانتهاجه سياسة الانفتاح وتعزيز السلام والشمولية لجميع بنات وأبناء بلاده، وذلك بهدف تحقيق المصالحة والتنمية الوطنية. **ويعرب** عن دعمه لجهود الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس) والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من أنجولا وتشاد والكونغو لاستكمال اتفاقية السلام وإبرامها مع كافة الجماعات المسلحة، **ويدعو** الشركاء، ولاسيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة الأفريقية. كما **يرحب** بعقد المؤتمر في أديس أبابا، في 1 فبراير 2017، في إطار مبادرة التضامن الأفريقي دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

13. **يحيط علماً** مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلام والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم، **ويشيد** بالجهود التي بذلها مجلس السلم والأمن، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك المجتمع المدني والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، لضمان التشغيل الكامل لعناصر المنظومة الأفريقية للسلام والأمن وعملها في إطار من التأزر. **ويشدد** على ضرورة مواصلة تعزيز التأزر بين المنظومة الأفريقية للسلام والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم. **ويناشد** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مواصلة تقديم الدعم من أجل تحقيق هدف التشغيل الكامل لعناصر المنظومة الأفريقية للسلام والأمن، ولا سيما القوة الأفريقية الجاهزة، **ويرحب** بالافتتاح المقبل للقاعدة اللوجستية القارية في دوالا، الكامبيرون، في مايو 2017؛

14. **يؤكد** على ضرورة مواصلة كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مجلس السلم والأمن، القيام بالمزيد من التركيز على منع النزاعات والإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وذلك لمنع وقوع نزاعات شاملة في القارة، في المستقبل. وعلاوة على ذلك، **يشدد** على ضرورة مراقبة البلدان الخارجة من النزاعات، عن كثب وتقديم الدعم المستمر لها، وذلك بهدف إنجاز مهام إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، كإجراء يرمي إلى منع الانتكاسات؛

15. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لعقد خلوة حول الخطوات العملية لإسكات البنادق بحلول عام 2020، في الفترة من 07 إلى 09 نوفمبر 2016، في لوساكا، زامبيا، حيث وضعت خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، لتكون بمثابة المبدأ التوجيهي في تنفيذ الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين المعتمد في 26 مايو 2013. وفي هذا الصدد، **يجيز** خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، باعتبارها المبدأ التوجيهي لجهود أفريقيا لتحقيق هذه الغاية **ويدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية لمنع النزاعات، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص في أفريقيا، إلى دعم تنفيذها؛

16. **يجيز** استنتاجات وتوصيات الندوة الرفيعة المستوى الرابعة حول السلم والأمن في أفريقيا، المنعقدة في وهران، الجزائر من 17 إلى 19 ديسمبر 2016، والتي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مجلس السلم والأمن والأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز دورهما في دعم المصالح الأفريقية والمواقف المشتركة من مسائل السلم والأمن التي تهم أفريقيا

والدفاع عنها، في عملية صنع القرار في مجلس الأمن للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يشيد بمصر لبدءها عملية تقديم معلومات مستكملة حول أنشطة الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى مجلس السلم والأمن، خلال الفترة التي كانت تنسق فيها الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، في نيويورك.



مقرر
بشأن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي
للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020،
الوثيقة Assembly/AU/6(XXVIII)

إن المؤتمر:

1. إذ يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار النزاعات العنيفة وأوضاع الأزمات في بعض أجزاء القارة الأفريقية، فضلا عن الولايات المتصلة بهذه النزاعات المستمرة، التي أسفرت عن خسائر في أرواح الأبرياء ومعاناة لم يسبق لها مثيل للأشخاص والنازحين داخليا واللاجئين، وتدمير البنية التحتية والبيئة، وكذلك انحراف برامج ومشاريع التنمية الوطنية عن مسارها، من بين أمور أخرى؛
2. وإذ يذكّر بالإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي الصادر في يوم 25 مايو عام 2014، الذي تعهد فيه المؤتمر بعدم توريث الأجيال الأفريقية المقبلة عبء الحروب وتعهد بإنهاء كل الحروب في أفريقيا بحلول عام 2020؛
3. وإذ يعرب عن اقتناعه بأن إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، سيعجّل بعملية التكامل والتحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال القضاء على النزاعات وتوجيه الموارد نحو التنمية؛
4. وإذ يشيد بمجلس السلم والأمن لقيامه بوضع خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، مما يشكل جهودا دؤوبة نحو تعزيز أفريقيا خالية من النزاعات على النحو المتوخى في أجنده 2063؛
5. وإذ يشيد أيضا بحكومة جمهورية زامبيا لاستضافة خلوة مجلس السلم والأمن في لوساكا، زامبيا من 7 إلى 9 نوفمبر 2016، حيث تم وضع خارطة الطريق هذه. ويعرب أيضا عن تقديره لجمهورية سيراليون لنجاحها في عقد خلوة مجلس السلم والأمن؛
6. يجيز خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020؛
7. يكلف مجلس السلم والأمن بإنشاء آلية للرصد والتقييم يستعرض المؤتمر على أساسها وبشكل دوري التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية؛
8. يطلب من مجلس السلم والأمن اتخاذ الخطوات اللازمة وتعبئة الدعم الضروري من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن للأمم المتحدة والأجهزة المماثلة الأخرى، من أجل ضمان متابعة خارطة الطريق الرئيسية وتنفيذها بفعالية بغية تحقيق الهدف المتمثل في أفريقيا خالية من النزاعات؛
9. يدعو جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وكذلك منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية بشكل كامل؛
10. يطلب من مجلس السلم والأمن تقديم تقارير منتظمة عن وضع تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي إلى كل دورة عادية للمؤتمر.

مقرر
بشأن تنشيط الآلية الأفريقية
للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقارير القمة الخاصة لمنتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي عقدت في 29 يناير 2016 حول تنشيط الآلية؛
2. يهنئ رئيس منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على عقد القمة الخاصة للمنتدى تحت موضوع "تنشيط الآلية من أجل تعزيز الحوكمة في أفريقيا" وأعضاء منتدى الآلية على مشاركتهم الفعالة؛
3. يذكر بالمقرر (Assembly/AU/Dec.527/(XXIII) الصادر عن الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، بشأن دمج الآلية في هيكل الاتحاد الأفريقي؛
4. يقرب بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر بشأن الدمج والإجراءات التي اتخذتها رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الآلية من أجل تسريع العملية؛
5. يرحب بتقرير اللجنة عن تنشيط الآلية القائم على أجندة التنشيط التي يقودها فخامة الرئيس أوهورو كينياتا؛
6. يرحب ويؤيد التوصية الواردة في تقرير فخامة بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، عن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، والتي تقضي بضرورة تعزيز الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتمكينها من تتبع التنفيذ والإشراف على الرصد والتقييم في مجالات الحكم الرئيسية في القارة، ويطلب من الآلية اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛
7. يتبنى المساهمات الإيجابية والتوصيات المنبثقة عن مناقشات قمة يناير الخاصة لمنتدى رؤساء الدول والحكومات حول تنشيط الآلية، ويرحب بالالتزامات نحو تنشيط الآلية، ومن أهمها:
 - (1) إعادة تنظيم الآلية لكي تضطلع بدور الرصد والتقييم لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، أجندة 2030؛
 - (2) توسيع نهج الآلية من نهج التفكير الضيق الحالي ليشمل المعارف المحلية والناطقة من الداخل والمعنية بالشعوب الأصلية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الأفريقية؛
 - (3) تحديث الآلية باعتبارها أداة مبتكرة لتبادل أفضل الممارسات إقليمياً وعالمياً؛
 - (4) تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تمت مراجعتها بالفعل على تنفيذ خطط عملها الوطنية وتوصياتها للاسترشاد بها في الإصلاح المؤسسي على المستوى الوطني وتجنب التحديات البارزة لدى مراجعتها بين الأقران؛
 - (5) إعادة النظر في استبيان الآلية بالتزامن مع أطر التنمية الحالية بما في ذلك أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛
 - (6) إعادة هيكلة وإحياء روح الآلية بغية تقديم مراجعات شاملة لتفادي التجزئة؛

- (7) إعادة النظر في الرؤية الأصلية للألية والاستفادة منها تماما في معالجة الثغرات في القيادة التي ربما نشأت عنها؛
- (8) ترجمة الإرادة السياسية للألية إلى مساهمة مالية لامتلاك الآلية على نحو أكبر؛
- (9) إدماج الآلية في الخطط الوطنية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والتنمية الإقليمية، بما في ذلك النيباد والأطر الدولية ذات الصلة من أجل تحقيق مزيد من الترابط؛
- (10) تقاسم نموذج الآلية وخبراتها ومعارفها مع مناطق أخرى من العالم لتقييم وتعزيز الاعتراف الدولي بالآلية؛
- (11) استكشاف سبل تعبئة الموارد المحلية للألية وتثبيت القاعدة المالية للألية من خلال دفع المتأخرات المستحقة؛
8. يؤكد مجدداً أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي استحدثت في 2003 وانضمت إليها طواعية 36 دولة عضواً تمثل 65% من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أكثر من نصفها (20) خضع لعمليات المراجعة، تظل الأداة المحلية الرئيسية للحكم الرشيد في أفريقيا؛
9. يقر بتقارير المراجعة المتبادلة بين الأقران لتشاد، جيبوتي، كينيا، السنغال والسودان، ويهنئ الدول الأعضاء الثلاث فضلاً عن فريق الشخصيات البارزة التي قادت أعمال المراجعة؛
10. يهنئ المدير التنفيذي لأمانة الآلية ويثني عليه لتقريره الشامل الذي يعكس التقدم الملحوظ الذي تحقق خلال الأحد عشر شهراً الماضية تحت قيادته لإعادة عملية المراجعة إلى المسار الصحيح، واستعادة الثقة في إدارة شؤون الأمانة ووضع استراتيجية للتحويل؛
11. يرحب أيضاً بالخطة الاستراتيجية الخمسية 2016-2020 للألية؛
12. يحيط علماً باللوائح بشأن إدماج الآلية في الاتحاد الأفريقي، التي اعتمدت بصفة مؤقتة من قبل منتدى الآلية، والتي تنص على بحثها حسب الأصول لاعتمادها في يوليو 2017؛
13. يكلف الآلية بتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال تصنيف الوكالات؛
14. يثني على الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، لدعمها إدماج الآلية وتنشيطها من خلال تعيين موظفين كبار من المفوضية لدعم أمانة الآلية؛
15. يعرب عن تقديره لفريق الشخصيات البارزة لقدرتها على التكيف والالتزام بهذه العملية؛
16. يحث الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على أن تقوم بذلك، وتلك التي فعلت ذلك على الوفاء بمساهماتها السنوية؛
17. يدعو رئيس منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى بحث إطلاق حملة من أجل الانضمام الشامل إلى الآلية بغية تشجيع المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الانضمام إليها؛
18. يتطلع إلى الاحتفال بالذكرى الـ 15 لإنشاء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في 2018، ويكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد مشروع إعلان في هذا الصدد للبحث من قبل المؤتمر خلال دورته العادية في يناير 2018.

-



مقرر

بشأن تعيين قاضيين (2) للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة EX.CL/1010(XXX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بانتخاب قاضيين في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من قبل المجلس التنفيذي؛

2. يعين القاضيين التالي أسماءهما قاضيين في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لولاية مدتها ست (6) سنوات:

الرقم	الاسم	نوع الجنس	البلد	الإقليم
1.	شفيقة بن صاولة	أنثى	الجزائر	الشمال
2.	روس توجيلان شيزومبلا	أنثى	ملاوي	الجنوب



مقرر
بشأن تعيين أحد عشر (11) عضوا
في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد،
الوثيقة (XXX) EX.CL/1011

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بانتخاب سبعة (7) من بين أحد عشر (11) عضواً في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من قبل المجلس التنفيذي؛
2. يعين سبعة أعضاء (7) لولاية مدتها سنتان (2):

الرقم	الاسم	البلد	الإقليم
1	بيجوتو ميروم	تشاد	الوسط
2	جون كيثومي توتا	كينيا	الشرق
3	بولس كالمبو نوي	ناميبيا	الجنوب
4	فلورانس زيامبي	زيمبابوي	الجنوب
5	باسكال باموني	بوركينافاسو	الغرب
6	دانيال باتيدم	غانا	الغرب
7	اليزابيث افيافي نانسونو فورن	بنين	الغرب

3. يقرر انتخاب بقية الأعضاء الأربعة (4) خلال الدورة الحادية والثلاثين للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في يوليو 2017 طبقاً لطرق تنفيذ معايير المساواة في التمثيل الجغرافي والجنساني في أجهزة الاتحاد الأفريقي التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يناير 2016 من خلال المقرر EX.CL/Dec.907 (XXVIII) على النحو التالي:

- (1) مرشحتان (2): واحدة (1) من إقليم الوسط، وواحدة (1) من إقليم الشرق.
- (2) مرشحتان (2) من إقليم الشمال؛ مرشح ذكر وواحد (1) ومرشحة أنثى واحدة (1).

مقرر

بشأن تعيين عضو واحد (1) في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي،

الوثيقة EX.CL/1012(XXX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بانتخاب عضو واحد (1) في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من قبل المجلس التنفيذي؛

2. **يعين** السيدة كاتلين كارتية آينسو (غانا، الغرب) عضواً في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لبقية السنوات الثلاث (3) من ولاية الراحل السيد إيبنزر أبريكو (غانا) الذي تم انتخابه لولاية مدتها خمس سنوات من قبل الدورة العادية السادسة والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 23 إلى 27 يناير 2015.



مقرر
بشأن نتائج خلوة مؤتمر الاتحاد الأفريقي
حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي،

ان المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقرير " عن ضرورة تقوية إتحادنا: توصيات مقترحة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي" من فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا إلى الخلوة الثانية لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في 29 يناير 2017؛
2. **يشيد** بفخامة السيد بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا والفريق الرفيع المستوى للخبراء على ما أجروه من دراسة ممتازة حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي والمقترحات المتعلقة بنظام إدارة للاتحاد الأفريقي يمكنه من مواجهة تحديات القارة ولتقديم تقريره في حينه وفقاً للصلاحيات التي منحه إياها المؤتمر بموجب المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.606 (XXVII) الصادر في كيجالي، رواندا في يوليو 2016؛
3. **يحيط علماً** أيضاً بالتوصيات المتعلقة بالإصلاحات المقترحة من أجل مزيد من تقوية الاتحاد الأفريقي في المجالات الخمسة (5) التالية:
ألف - التركيز على الأولويات الرئيسية ذات النطاق القاري.
باء - المواءمة بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي حتى تتمكن من تنفيذ هذه الأولويات.
جيم - ربط الاتحاد الأفريقي بمواطنيه.
دال - إدارة أعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية على المستويين السياسي والتشغيلي.
هاء- تمويل الاتحاد الأفريقي باستدامة مع الملكية الكاملة من قبل الدول الأعضاء.
4. **يرحب** بالتعليقات والملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء بهدف تعزيز المقترحات وتحديد طريق المضي قدماً مع تأكيد خاص على قيم الوحدة الأفريقية الشاملة والتضامن والحرية والمساواة وفقاً لرؤية مؤسسي اتحادنا السياسي والاقتصادي. نكرر أهمية المواقف الأفريقية المشتركة كأكثر الطرق فعالية في تعزيز صوت أفريقيا وتمثيلها في العالم؛
5. **يعتمد** التوصيات الواردة في التقرير على نحو ما تم تعديله من قبل الدول الأعضاء خلال مداوات الخلوة المتضمنة في الملحق 1 لهذا المقرر، وخاصة ما يلي:

(أ) فيما يخص المواءمة بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي حتى تتمكن من تنفيذ هذه الأولويات:

- 1) ينبغي أن تبادر المفوضية بدون مزيد من الإبطاء إلى إجراء مراجعة مهنية للعقبات وأوجه القصور البيروقراطية التي تعرقل توفيرها للخدمات والتي تتطلب المعالجة.
- 2) ينبغي أن تتفق قواعد إجراءات لجنة الممثلين الدائمين مع الصلاحيات الواردة في القانون التأسيسي وستقوم لجنة الممثلين الدائمين بتسهيل الاتصال بين الاتحاد

الأفريقي والعواصم الوطنية وتعمل كهيئة استشارية للمجلس التنفيذي بدلاً من هيئة إشراف على المفوضية.

(ب) فيما يخص ربط الصلة بين الاتحاد الأفريقي ومواطنيه

- 1) ينبغي للمفوضية فرض حصص للنساء والشباب في مؤسساتها وتحديد السبل والوسائل المناسبة لضمان مشاركة القطاع الخاص؛
- 2) ينبغي للمفوضية إنشاء فرق للشباب الأفريقي فضلا عن وضع برامج لتسهيل التبادل الثقافي والرياضي بين الدول الأعضاء؛

(ج) فيما يخص إدارة أعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية على المستويين السياسي والتشغيلي.

حول الإدارة السياسية للاتحاد

- 1) يجب أن يتناول مؤتمر الاتحاد الأفريقي جدول أعمال لا تتجاوز بنوده ثلاثة بنود استراتيجية خلال كل قمة، وفقاً لتوصيات خلوة مكيلي الوزارية. وينبغي أن يفوض المجلس التنفيذي بتناول الأعمال المناسبة الأخرى؛
- 2) يجب أن يعقد المؤتمر قمة عادية واحدة في السنة، ويعقد دورات استثنائية حسبما تقتضيه الضرورة؛ بدلاً من قمة يونيو/ يوليو، يجب أن تعقد هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي اجتماعاً تنسيقياً مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمشاركة رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية. وقبل هذا الاجتماع، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بدور أكثر نشاطاً للتنسيق والمواءمة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقاً للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا)؛
- 3) توجه الدعوة للأطراف الخارجية لحضور مؤتمرات القمة على أساس استثنائي فقط ولغرض محدد من منطلق مصالح الاتحاد الأفريقي؛
- 4) يجب إعادة النظر في عقد مؤتمرات القمة للشراكات من قبل أطراف خارجية بغية توفير إطار فعال لشراكات الاتحاد الأفريقي. وبدلاً من جميع البلدان، يمكن أن يتم تمثيل أفريقيا من قبل الرئيس الحالي والرئيس الجديد والرئيس الذي انتهت مدة ولايته للاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك رئيس النيباد؛
- 5) وسعياً لضمان الاستمرارية والتنفيذ الفعال لمقررات المؤتمر، ينبغي وضع ترتيبات ثلاثية بين رؤساء الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته والحالي والجديد. وفي هذا الصدد، يتم اختيار الرئيس الجديد قبل سنة من الموعد المقرر؛
- 6) يمثل رؤساء الدول في القمم مسؤولون لا يقل مستواهم عن نائب رئيس الدولة، أو رئيس مجلس الوزراء أو من يعادلها في المستوى؛
- 7) ينبغي تعزيز آلية العقوبات الحالية وإنفاذها. ويشمل ذلك النظر في إمكانية جعل المشاركة في مداولات الاتحاد الأفريقي مرهونة بالتمسك بمقررات القمم.

(د) فيما يخص تمويل الاتحاد الأفريقي على نحو مستدام وبملكية كاملة للدول الأعضاء

- 1) ينبغي تنفيذ مقرر كيجالي بشأن تمويل الاتحاد (Assembly/AU/Dec.605 (XXVII) بالكامل ودون تأخير لا مبرر له؛
- 2) ينبغي أن تتحمل لجنة وزراء المالية العشرة مسؤولية الإشراف على ميزانية الاتحاد الأفريقي والصندوق الاحتياطي (في الفقرة دال (ج))، ووضع مجموعة من "القواعد الذهبية"، تحدد مبادئ واضحة للإدارة المالية والمحاسبية؛
- 3) بعد تمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام، ينبغي أن يوضع رصيد العائدات من ضريبة 0.2% للاتحاد الأفريقي على الواردات المؤهلة، في صندوق إحتياط للأولويات القارية وفقا لما قرره المؤتمر؛
- 4) ينبغي مراجعة الجدول الحالي للمساهمات على أساس مبادئ القدرة على الدفع، والتضامن، والتقسام العادل للأعباء، لتجنب تركيز المخاطر.

6. يقرر كذلك ما يلي:

- 1) تفويض فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، بوصفه قائد الفريق المعني بالإصلاح المؤسسي للاتحاد، بالتعاون مع فخامة الرئيس إدريس ديبي ايتنو، رئيس جمهورية تشاد بوصفه الرئيس الخارج وفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا بوصفه الرئيس الحالي، بالإشراف على عملية التنفيذ؛
 - 2) تقوم المفوضية الجديدة التي يتم انتخاب أعضائها خلال قمة يناير 2017 بإنشاء وحدة لتنفيذ الإصلاح في مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار مكتب رئيس المفوضية، تكون الوحدة مسؤولة عن التنسيق والتنفيذ اليومي لهذا المقرر؛
 - 3) يقوم فخامة الرئيس بول كاجامي بتقديم توصيات حول آلية ضمان تنفيذ المقررات والتعهدات الملزمة قانونياً من قبل الدول الأعضاء؛
 - 4) يقوم فخامة الرئيس بول كاجامي أيضا بتقديم تقرير إلى كل دورة عادية للمؤتمر عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.
7. يطلب من فخامة الرئيس بول كاجامي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2017.

الملحق 1

مرفق بمقرر المؤتمر بشأن نتائج خلوة مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي،

ألف - فيما يخص التركيز على الأولويات الرئيسية ذات النطاق القاري:

1. يجب أن يركز الاتحاد الأفريقي على عدد أقل من المجالات ذات الأولوية التي لها طابع قاري مثل الشؤون السياسية، السلم والأمن، التكامل الاقتصادي (بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية) وتمثيل أفريقيا وإسماع صوتها على الصعيد العالمي؛
2. يجب أن يكون هناك توزيع واضح للعمل وتعاون فعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء وسائر المؤسسات القارية الأخرى وفقاً لمبدأ التفويض.

باء - فيما يخص المواعمة بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي حتى تتمكن من تنفيذ هذه الأولويات يتعين عليها ما يلي:

- (1) إعادة تقييم هياكل المفوضية حتى يكون لها الحجم الصحيح والقدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها؛
- (2) ضرورة كون فريق القيادة الرئيسي للمفوضية خفيفاً وموجهاً نحو الأداء؛
- (3) إدماج النيباد بالكامل في المفوضية كوكالة تنمية للاتحاد الأفريقي ومواءمتها مع الأولويات المتفق عليها والتي تستند إلى إطار معزز وقادر على رصد النتائج؛
- (4) تقوية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران حتى تعجل بالتنفيذ والإشراف والرصد والتقييم في مجالات الإدارة الرئيسية للقارة؛
- (5) مراجعة وتحديد أدوار ومهام الأجهزة القضائية للاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي وتقييم ما أحرزته من تقدم حتى الآن؛
- (6) إصلاح مجلس السلم والأمن حتى يحقق الطموحات المتوقعة منه كما وردت في البروتوكول المؤسس له وذلك بتعزيز طرق عمله ودوره في منع النزاعات وإدارة الأزمات؛
- (7) مراجعة قواعد إجراءات لجنة الممثلين الدائمين وأن تتفهم الصلاحيات الواردة في القانون التأسيسي وستقوم لجنة الممثلين الدائمين بتسهيل الاتصال بين الاتحاد الأفريقي والعواصم الوطنية وتعمل كهيئة استشارية للمجلس التنفيذي بدلاً من هيئة إشراف على المفوضية.

جيم - بالنسبة لإقامة الصلة بين الاتحاد الأفريقي ومواطنيه يجب القيام بما يلي:

1. فرض المفوضية حصصاً للنساء والشباب في مؤسساتها وتحديد السبل والوسائل المناسبة لضمان مشاركة القطاع الخاص؛
2. إنشاء المفوضية فرقة للشباب الأفريقي فضلاً عن وضع برامج لتسهيل التبادل الثقافي والرياضي بين الدول الأعضاء؛

3. إصدار الدول الأعضاء جواز السفر الأفريقي لجميع المواطنين المؤهلين في أسرع وقت ممكن، وذلك تمثيا مع مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.607 (XXVII) الصادر في كيجالي، رواندا، في يوليو 2016؛
4. تحديد وتوفير مجموعة من القدرات أو "الأصول" الجديدة للمفوضية في شكل سلع وخدمات عامة مشتركة على مستوى القارة تحظى بتقدير الدول الأعضاء والمواطنين على حد سواء. وقد تشمل هذه الخدمات توفير خدمات التحكيم والمنافسة المحايدة أو منبر فني مشترك للبيانات والتحليلات اللازمة لتقييم تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية؛
5. إشراك الدول لدول الأعضاء برلماناتها ومواطنيها، بما في ذلك المجتمع المدني، في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي.

دال- فيما يخص إدارة اعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية على المستويين السياسي والتشغيلي: حول الإدارة التشغيلية:

- 1) ينبغي تعزيز انتخاب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال عملية اختيار قوية، قائمة على الجدارة، والشفافة؛
- 2) ينبغي أن يتم اختيار نائب الرئيس والمفوضين من خلال عملية تنافسية تمثيا مع أفضل الممارسات ويتم تعيينهم من قبل رئيس المفوضية، ويكونون تحت إشرافه المباشر، مع الأخذ في الاعتبار نوع الجنس والتنوع الإقليمي، من بين الاعتبارات الأخرى ذات الصلة؛
- 3) ينبغي إعادة هيكلة دور نائب الرئيس ليكون مسؤولا عن ضمان سير عمل إدارة المفوضية بكفاءة وفعالية؛
- 4) قد يتم إعادة النظر في تسمية منصب الرئيس ونائب الرئيس؛
- 5) ينبغي إجراء مراجعة أساسية لهيكل المنظمة ولاحتياجاتها من حيث العاملين ومن حيث شروط الخدمة لضمان المطابقة مع المجالات ذات الأولوية المتفق عليها.

هاء- فيما يخص تمويل الاتحاد الأفريقي على نحو مستدام وبملكية كاملة للدول الأعضاء:

- 1) ينبغي تنفيذ مقرر كيجالي بشأن تمويل الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.605 (XXVII) بالكامل ودون تأخير لا مبرر له؛
- 2) ينبغي أن تتحمل لجنة وزراء المالية العشرة مسؤولية الإشراف على ميزانية الاتحاد الأفريقي والصندوق الاحتياطي في الفقرة دال (3)، ووضع مجموعة من "القواعد الذهبية"، تحدد مبادئ واضحة للإدارة المالية والمحاسبية؛
- 3) بعد تمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام، ينبغي أن تنظر لجنة وزراء المالية العشرة في إيداع رصيد العائدات من ضريبة 0.2% للاتحاد الأفريقي على الواردات المؤهلة، في صندوق احتياط للأولويات القارية وفقا لما قرره المؤتمر؛
- 4) ينبغي مراجعة الجدول الحالي للمساهمات على أساس مبادئ القدرة على الدفع، والتضامن، والتقاسم العادل للأعباء، لتجنب تركيز المخاطر.

مقرر
بشأن مشاريع الصكوك القانونية،
الوثيقة EX.CL/1013(XXX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية وتوصيات المجلس التنفيذي الواردة فيه؛
2. يعتمد الصكوك القانونية التالية:

- 1) النظام الأساسي لآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة (الأفريبول)؛
- 2) مشروع تعديل النظام الأساسي للجنة الأفريقية للطيران المدني في مادتها 10 (4) على النحو التالي:
✓ يكتمل النصاب القانوني للجلسة العامة بالأغلبية البسيطة للدول الأعضاء (خمسين في المائة زائد واحد)
3. يدعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية المذكورة، عند الاقتضاء، كي يتسنى دخولها حيز النفاذ.



مقرر

بشأن انتخاب رئيس ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XXVIII) AND ASSEMBLY/AU/3 (XXVIII)

إن المؤتمر:

1. ينتخب الشخصين التالي إسماهما:

الرقم	الاسم	البلد	نوع الجنس	الإقليم	الحقيبة
أ	محمد موسى ألفكي	تشاد	ذكر	الوسط	الرئيس
ب	كوارتي توماس كويبي	غانا	ذكر	الغرب	نائب الرئيس

2. يهنئ الرئيس ونائب الرئيس المنتخبين ويتمنى لهما التوفيق في القيام بمهامهما ويؤكد لهما دعم المؤتمر المطلق.



مقرربشأن تعيين المفوضين للاتحاد الأفريقي،الوثيقة EX.CL/1009 (XXX)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بانتخاب مفوضي الاتحاد الأفريقي من قبل المجلس التنفيذي؛
2. يعين المرشحين التالية أسماءهم مفوضين للاتحاد الأفريقي:

الرقم	الاسم	نوع الجنس	البلد	الإقليم	الحقيبة
أ	اسماعيل شرقي	ذكر	الجزائر	الشمال	السلم والأمن
ب	ميناتا سيسوما ساماتي	أنثى	بوركينافاسو	الغرب	الشؤون السياسية
ج	أماني أبو زيد	أنثى	مصر	الشمال	البنية التحتية والطاقة
د	أميرة الفاضل محمد الفاضل	أنثى	السودان	الشرق	الشؤون الاجتماعية
هـ	موشنجا ألبرت ميم	ذكر	زامبيا	الجنوب	التجارة والصناعة
و	جوسيفا ليونيل كوريا ساكو	أنثى	أنجولا	الجنوب	الاقتصاد الريفي والزراعة

3. يهنئ المفوضين المنتخبين الجدد؛

4. يقرر أن يتم الانتخاب لمنصبي المفوضين الاثنین (2) خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين للمجلس التنفيذي على أن يتم تعيينهما خلال الدورة العادية التاسعة والعشرين للمؤتمر في يوليو 2017 على النحو التالي:

- مرشح ذكر واحد (1) من إقليم الشرق ومرشحة أنثى واحدة (1) من إقليم الوسط.
5. يقرر أيضا بالنسبة للمفوضين المنتخبين الذين لم يؤديوا اليمين خلال الدورة الحالية للمؤتمر، أن يقوموا بذلك أمام رئيس المفوضية.

مقرر
بشأن انضمام المملكة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي،

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير رئيسة المفوضية عن طلب المملكة المغربية الانضمام إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وقبولها دولة عضواً في الاتحاد الإفريقي؛
2. **يحيط علماً أيضاً** بالنقاش الذي دار حول هذه المسألة والرأي القانوني الذي قدمه المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي، بناءً على طلب من بعض الدول الأعضاء؛
3. **يرحّب بالطلب** المقدم من المملكة المغربية حيث إنّه يتيح الفرصة لجمع شمل المجتمع الأفريقي للدول حول القيم الأفريقية الأساسية للمؤسسين، والمتمثلة في التضامن والوحدة والحرية والمساواة وفقاً لمبادئ وأهداف القانون التأسيسي، وهو ما سيعزز قدرة الاتحاد الأفريقي على إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية؛
4. **يقرر قبول** المملكة المغربية عضواً جديداً في الاتحاد الأفريقي وفقاً لأحكام المادتين 9 (ج) و29 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
5. **يطلب** من رئيس المفوضية أن يُبلِّغ المملكة المغربية بهذا القرار الصادر عن المؤتمر، ويطلب منها إيداع وثيقة الانضمام إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.



مقرر
بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات العالمية المتعلقة بتغير المناخ
في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف،
الوثيقة (Assembly/AU/9(XXVIII))

1. **يحيط علما** بتقرير منسق لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ، فخامة عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية حول إجراءات تغير المناخ في أفريقيا والتحضير لمفاوضات المناخ العالمية. ويجيز التوصيات والرسائل الرئيسية الواردة فيه؛
2. **يهنئ** المملكة المغربية على استضافتها الناجحة للمؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ **ويرحب** بدخول اتفاق باريس حيز التنفيذ بموجب الاتفاقية في 4 نوفمبر 2016، وبالنجاح في انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف الذي يعمل بوصفه اجتماعا للأطراف في اتفاق باريس (CMA1) خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في مراكش؛
3. **يعرب عن تقديره** للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة وكذلك المفوضية وفريق المفاوضات الأفريقيين لتمثيلهم مصالح أفريقيا في مفاوضات تغير المناخ والطريقة البناءة التي دعموا بها عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ **يحث** المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، والمفوضية وفريق المفاوضات الأفريقيين على الاستمرار في الحفاظ على وحدة الفريق ومواصلة تمثيل المصالح الأفريقية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. **يدعو** فريق المفاوضات الأفريقيين بالتعاون مع المفوضية إلى مواصلة تقديم الدعم الفني اللازم والمشورة إلى لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ من خلال هذا المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة؛
4. **يشيد** بالمفوضية والبنك الأفريقي للتنمية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء جناح أفريقيا ويوم أفريقيا بفعالية في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف؛
5. **يرحب** بالتقدم المحرز بشأن المبادرة الأفريقية للتكيف والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، **يشيد** بالعمل الذي قامت به القيادة المشتركة للمبادرة الأفريقية للتكيف وأفرقة العمل الفنية للمبادرة الأفريقية للتكيف بالتعاون مع سائر الشركاء المعنيين، **ويحث** الدول المتقدمة على دعم تنفيذ هاتين المبادرتين اللتين أطلقتهما فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ومنسق لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى جانب برنامج العمل الرفيع المستوى بشأن إجراءات تغير المناخ في أفريقيا، المرحلة 2 من المناخ لتنمية أفريقيا ومنبر الشراكة البيئية الأفريقية الذي أطلق خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف من خلال توفير موارد جديدة وإضافية؛
6. **يقر** بالتقدم المحرز في دعم المبادرة الأفريقية للتكيف من قبل القيادة المشتركة إلى جانب منسق الطاقة المتجددة في القارة الأفريقية **ويشيد** بالجهود المبذولة لتفعيل المبادرة وفقا لمقررات قمة الاتحاد الأفريقي السابقة، **ويشدد على أهمية ضمان تحقيق التنسيق والتعاون بشكل كامل مع المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة ولجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ في هذا الخصوص؛**
7. **يرحب** بعقد اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين في مراكش في 6 نوفمبر 2016، بدعوة من جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، بعنوان "القمة الأفريقية الأولى للعمل"، على هامش الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف **ويحيط علما** بنتائجها، بما في ذلك

إنشاء ثلاث لجان مخصصة لمنطقة الساحل، ترأسها جمهورية النيجر، ومنطقة حوض الكونغو، برئاسة جمهورية الكونغو، الدول الجزرية برئاسة جمهورية سيشيل. ويؤكد على أهمية ضمان التنسيق والتعاون بشكل كامل مع المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة ولجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ في هذا الخصوص؛

8. يطلب من فريق للمفاوضين الأفريقيين القيام، بالتعاون مع المفوضية والمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، بإعداد إطار رفيع المستوى لرصد وتقييم دعم المناخ في سياق تعبئة مشتركة بهدف توفير مبلغ 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول 2020، من قبل البلدان المتقدمة من أجل تعزيز مستوى العمل الذي تقوده البلدان وتمتلكه في أفريقيا وتعزيز الاستنتاجات لمعالجة تغير المناخ والتنمية المستدامة.



مقرر
بشأن تنفيذ تمويل الاتحاد،
الوثيقة Assembly/AU/10(XXVIII)

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بالتقرير المرحلي للرئيس عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر EX.CL/Dec.AU.605 (XXVII) الصادر في كيجالي، رواندا في يوليو 2017 بشأن تمويل الاتحاد؛
2. يشيد بالبلدان التي بدأت في عملية التنفيذ ويحث الدول الأعضاء الأخرى على التعجيل بالتنفيذ؛
3. يحيط علما بالتحديات التي تواجه بعض الدول الأعضاء ويطلب من لجنة العشرة لوزراء المالية معالجة الانشغالات التي أثارها هذه الدول الأعضاء؛
4. يدعو الدول الأعضاء إلى ضمان التنفيذ الكامل للمقرر في 2017.
5. يطلب من المفوضية رفع تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية للمؤتمر المقرر عقدها في يناير 2018.



إعلان

حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط ،

الوثيقة EX.CL/993(XXX)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2017؛

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين، **وإذ نذكر** بجميع قرارات ومقررات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين نحو تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين بقيادة الرئيس محمود عباس في سعيهم لاستعادة حقوقهم المشروعة في إقامة دولة مستقلة تتعايش سلميا مع دولة إسرائيل ونشيد باتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه مؤخرا في 15 يناير 2017 في العاصمة الروسية موسكو، بين المنظمات الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة؛

وإذ نؤكد مجددا رغبتنا في الحل السلمي للنزاع العربي-الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ لضمان إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية؛

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين بغية التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل لجميع المبادرات الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة، وخصوصا مبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام بهدف إعادة إطلاق المفاوضات لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار زمني محدد؛

وإذ ندين إقامة المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية والقدس، والأراضي المحتلة في مرتفعات الجولان السورية واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وحملة التهويد الرامية إلى تغيير جميع المعالم الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، وتقليل عدد السكان الفلسطينيين إلى أقصى حد من خلال مصادرة أراضيهم وتدمير منازلهم وكل إجراءات العقاب الجماعي؛

وإذ نندد بالممارسات الإسرائيلية ضد السجناء والمعتقلين الفلسطينيين بمن فيهم النساء والأطفال، التي تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي؛

وإذ ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية على الفور وبدون شروط؛

وإذ نطالب كذلك بأن تمتنع إسرائيل من اللجوء إلى الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء، مما

يشكل بالفعل انتهاكا للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق المرأة والطفل.

وبموجب ذلك، فإننا:

1. **ندعو** المجتمع الدولي إلى إيجاد حل دائم للنزاع العربي – الإسرائيلي استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية؛

2. **ندعو** المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق سراح السجناء العرب والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ودعم جهود الفلسطينيين للحصول على عضوية في الوكالات الدولية والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية؛

3. **ندعو** كذلك أعضاء المجتمع الدولي إلى الامتناع عن نقل السفارات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس، من أجل تحقيق أساس للسلام يقوم على حل الدولتين؛

4. **ندعم** نتائج المؤتمر الدولي للسلام استنادا إلى المبادرة الفرنسية وندعو إلى الشروع في مفاوضات جادة لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين؛

5. **نرفض** المستوطنات غير الشرعية للاحتلال الإسرائيلي ونشجب بشدة موقف مجلس الأمن للأمم المتحدة في قراره رقم 2334 الصادر في 24 ديسمبر عام 2016، الذي يؤكد عدم شرعية المستوطنات المقامة في انتهاك صارخ للقانون الدولي؛

6. **ندين** الحصار البري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني ونطالب بالرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على قطاع غزة؛

7. **نطلب** من مجلس الأمن للأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلام والأمن الدوليين، باتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي بجميع جوانبه سعيا إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة على أساس مبدأ حل الدولتين، وفقا لحدود 1967، وتطبيق أحكام القانون الدولي ذات الصلة والمقررات السابقة للمجلس في هذا الصدد؛

8. **نحث** الدول الأعضاء على مقاطعة البضائع والمنتجات التي يتم إنتاجها وتصديرها من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية؛

9. **نطلب** من الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية التدخل بشكل حاسم من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل كي ما تلتزم بعملية مفاوضات السلام الجادة؛

10. **نطلب أيضا** من الدول الأعضاء مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة ذات سيادة على ترابه الوطني تكون القدس الشرقية عاصمة لها؛

11. **نؤكد مجددا** حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها وفقا لحدود يونيو 1967، وندعم النهج الفلسطيني المتمثل في طلب الحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة؛

12. نكرر أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاباً كاملاً لإسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى خط يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان؛
13. نرحب بقرار اليونسكو الصادر في 26 أكتوبر 2016، بشأن الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس القديمة ونناشد جميع أصحاب المصلحة احترام هذا القرار.
14. نناشد الدول الأعضاء بالالتزام بالموقف الأفريقي الموحد المشار إليه في إعلانات مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي عند مناقشة القضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية.



إعلان
حول الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتفعيل
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
الوثيقة EX.CL/999(XXX)

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية الثامنة والعشرين للمؤتمر، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 30 و31 يناير 2017؛

وإذ نذكر بمقرر المجلس التنفيذي رقم (XXVIII) Dec. 903 EX.CL، الذي يطلب فيه من المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن "تقدم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين، خلال الدورة العادية للمؤتمر في يوليو 2016، عن طريق المجلس التنفيذي، إعلاناً حول الاحتفال بالذكرى العاشرة لتفعيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب "؛

وإذ نذكر باعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (البروتوكول) الصادر في 9 يونيو 1998، في واجادوجو، بوركينافاسو؛

وإذ نلاحظ أن البروتوكول قد وضع لتعزيز الولاية الحماية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة) خصوصاً، والتمتع وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة عموماً؛

وإذ نلاحظ أيضاً دخول البروتوكول حيز التنفيذ في 25 يناير 2004، وانتخاب القضاة الأوائل للمحكمة في يناير 2006، وأداء القضاة المذكورين اليمين في يوليو 2006، خلال الدورة العادية السابعة للمؤتمر، المنعقدة في بانجول، جامبيا، يومي 1 و2 يوليو 2006؛

وإذ نلاحظ كذلك أن عام 2016 يصادف الذكرى العاشرة (10) لتفعيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ وقد أعلن العام الأفريقي لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة؛

1. **نهئى المحكمة،** وهي تحتفل بذكرها السنوية العاشرة، على الدور الجيد الذي قامت به بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ولا سيما الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ونقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين، في تعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا.
2. **نذكر** بصفة خاصة بمساهمة المحكمة في تطوير القانون الأفريقي لحقوق الإنسان؛
3. **نؤكد من جديد** التزامنا المضمن في إعلان بانجول في الذكرى الـ 25 للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الصادر عن الدورة العادية السابعة للمؤتمر في يوليو 2006، وفي هذا الصدد، **نعيد تأكيد** دعمنا الكامل للمحكمة، ونلتزم بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة للسماح للمحكمة بأداء مهامها بفعالية وكفاءة، وكذلك نتعاون تعاوناً كاملاً معها ونقدم كل المساعدة اللازمة إلى المحكمة.
4. **نكرر أيضاً** عزمنا على تعزيز حماية حقوق الإنسان على وجه الخصوص، ونظام العدالة في القارة ككل، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب.
5. **نعرب عن قلقنا** لأنه بعد ما يقرب من عقدين من الزمن منذ اعتماد البروتوكول، فإن 30 دولة فقط من الدول الأعضاء قد صدقت عليه و 8 دول فقط قد أودعت الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6) منه.

6. **نهى** الدول الأطراف الـ 30 التي صدقت على البروتوكول، وهي، الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جزر القمر، الجابون، جامبيا، غانا، كينيا، ليبيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توجو وتونس.
7. **نهى** أيضاً الدول الأطراف السبع (7) التي قامت بإيداع الإعلان المنصوص عليه بموجب المادة 34 (6) من البروتوكول وهي بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا، ملاوي، مالي وجمهورية تنزانيا المتحدة **ونشجع** جمهورية رواندا على إعادة النظر في قرار سحب الإعلان المذكور.
8. **نؤكد مجدداً** على مقرري المجلس التنفيذي رقم EX.CL./Dec.842(XXV) الصادر في يونيو 2014 ورقم EX.CL/Dec.865(XXVI) الصادر في يناير 2015، ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصديق على البروتوكول وإيداع الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6)، في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العاشرة للمحكمة والاحتفال بالعام الأفريقي لحقوق الإنسان مع تركيز خاص على حقوق المرأة.
9. **نذكر** باعتماد بروتوكول التعديلات على البروتوكول بشأن النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، في ملايو، غينيا الاستوائية (بروتوكول ملايو) في يونيو 2014، والذي يسعى إلى مكافحة الإفلات من العقاب في القارة.
10. **نلاحظ بقلق** أنه بعد أكثر من عامين من اعتماد البروتوكول المذكور، فإن تسع (9) فقط من الدول الأعضاء وقعت عليه ولم تصدق عليه أي دولة.
11. **نهى** الدول التسع (9) التي وقعت على البروتوكول، وهي بنين، تشاد، الكونغو، غانا، غينيا بيساو، كينيا، موريتانيا وسيراليون وساو تومي وبرينسيبي.
12. **نحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إظهار التزامها بحماية حقوق الإنسان والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، عن طريق اتخاذ تدابير عاجلة وضرورية للتصديق على بروتوكول ملايو.
13. **نؤكد من جديد** التزامنا بضمان احترام حقوق الإنسان والشعوب والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب كشرط أساسية مسبقاً لتحقيق رؤيتنا المشتركة لأفريقيا الموحدة والمزدهرة.

قراربشأن أرخبيل تشاجوس،الوثيقة (XXX) EX.CL/994

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير رئيسة المفوضية عن أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
2. **وإذ يضع في اعتباره** الفصل غير القانوني لأرخبيل تشاجوس، بما في ذلك ديبجو جارسيا، من أراضي موريشيوس من قبل المملكة المتحدة، القوة الاستعمارية السابقة، قبل استقلال موريشيوس، انتهاكا للقانون الدولي وقراري الأمم المتحدة رقم 1514 (XV) الصادر في 14 ديسمبر 1960 ورقم (XX) 2066 الصادر في 16 ديسمبر 1965 والذين يحظران القوى الاستعمارية من تقطيع أوصال الأراضي المستعمرة قبل منح الاستقلال، وكذلك قراري الأمم المتحدة رقم (XXI) 2232 الصادر في 20 ديسمبر 1966 ورقم (XXII) 2357 الصادر في 19 ديسمبر عام 1967؛
3. **يؤكد من جديد** أن أرخبيل تشاجوس، بما في ذلك ديبجو جارسيا، يعتبر جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية موريشيوس وأن إنهاء استعمار جمهورية موريشيوس لن يكون كاملا حتى تتمكن من ممارسة سيادتها الكاملة على أرخبيل تشاجوس؛
4. **يذكر في هذا الصدد** بالقرارات السابقة التي اعتمدها المؤتمر، ولاسيما، القرار (XXV) Assembly/AU/Res.1 الصادر في يونيو 2015 عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، معربا عن دعمه الكامل للجهود والإجراءات التي تتخذ وفقا للقانون الدولي، بما فيها تلك التي لها طابع دبلوماسي وقانوني على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والتي يمكن أن تتخذها حكومة جمهورية موريشيوس من أجل العودة المبكرة وغير المشروطة لأرخبيل تشاجوس، بما في ذلك ديبجو جارسيا، للسيطرة الفعلية لجمهورية موريشيوس؛
5. **يلاحظ أنه بناء على طلب** حكومة جمهورية موريشيوس، أدرج بند بعنوان "طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل تشاجوس عن موريشيوس في عام 1965" في جدول أعمال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأنه من المرجح اتخاذ إجراء بشأن هذا البند في يونيو 2017؛
6. **يقرر تقديم الدعم الكامل للإجراء** الذي بدأت به حكومة جمهورية موريشيوس على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف ضمان استكمال إنهاء الاستعمار من جمهورية موريشيوس وتمكين جمهورية موريشيوس من ممارسة سيادتها بصورة فعلية على أرخبيل تشاجوس، بما في ذلك ديبجو جارسيا؛
7. **يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره ويطلب** من المفوضية أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز بشأن هذا القرار وتنفيذه إلى المؤتمر في يونيو / يوليو 2017.

قرار
بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات
بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية،

إن المؤتمر:

1. يرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومتا جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية لتحسين علاقاتهما الثنائية وإرساء أواصر التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة؛
2. يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر وطويل الأمد المفروض على كوبا؛
3. يحث رئيس الولايات المتحدة على أن يأخذ في الاعتبار النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في العلاقات الثنائية خلال السنوات القليلة الماضية.



قرار

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في أديس أبابا في 30 يناير 2017، في دورتنا العادية الثامنة والعشرين، نعرب عن تنديدنا وإدانتنا القوية والصارمة للظلم الممارس في حق الشباب الأفريقي في الوقت الذي يحتفل فيه هذا الأخير بأحد الأحداث الكبرى الموحدة لصفوفه وذات التأثير العالمي، ألا وهو كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم؛

لقد حُرم مواطنونا للأسف، في جميع أنحاء أفريقيا، وخُيِّب أملهم، من التمتع بهذه اللحظات البهيجة بفرح وغبطة بسبب السلوك الاحتكاري والتجاري المحض الذي تسلكه جماعات الضغط وقوى المال الدولية للسيطرة المباشرة على حقوق البث التلفزيوني؛

إن هذه الحقوق المانعة وغير المعقولة التي لا يمكن أن تفي بها محطات البث في بلداننا، ولا حتى مئات الملايين من الشباب الأفريقي، تحرمهم من المشاركة في حدث من المفروض أن يكون حفلاً أفريقياً، يتيح فرصة عظيمة للتقارب والتفاسم والتبادل الثقافي بين شعوبنا؛

نطلب اعتماد قانون حول شروط بث الأحداث الرياضية التي تكتسي أهمية بالغة، على المستوى القاري وفي كل دولة عضو، وأن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالمساعي الضرورية من أجل وضع حد للنظام الحالي غير العادل والتمييزي لأسواق حقوق البث في القارة، وهو النظام الذي يحرم معظم شباب القارة من متابعة المنافسات؛

وعليه، ولوضع حد نهائي لهذا الظلم، خاصة وأن نداعنا يتزامن مع موضوع سنة 2017، الذي نود إهداءه إلى هذا الشباب الأفريقي، ندعو بقوة جميع الهيئات الأفريقية المسؤولة عن الشباب والرياضة في أفريقيا، من أجل العمل بحزم على إنصاف أفريقيا لاسيما شبابها والتعامل معهم بعدل.

